

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة، أو المرئية، أو الإلكترونية قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2021/033*

Original: English

الأزمة الدائمة الناتجة عن الاحتلال تزداد حدة مع جائحة كوفيد-١٩، وتهديد الضم

جنيف، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ - في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة عدة موجات من جائحة كوفيد-١٩ منذ أوائل آذار/مارس ٢٠٢٠. وأدت سلسلة الإغلاقات التي فرضتها السلطة الوطنية الفلسطينية للحد من انتشار الجائحة إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي.

وفقاً لآخر تقرير للأمم المتحدة حول المساعدة التي يقدمها للشعب الفلسطيني، جائحة كوفيد-١٩، إلى جانب إجراءات الاحتلال، جعلت عام ٢٠٢٠ أسوأ عام على الشعب الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤.

يقول التقرير: "إن التعافي في عام ٢٠٢١ وما بعده يتوقف على الإجراءات التي ستتخذها (أو لا تتخذها) سلطة الاحتلال ومدى دعم الجهات المانحة".

جائحة كوفيد-١٩ في ظل اقتصاد منهك

بعد مرور أكثر من شهر على انتشار الوباء، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة ٤,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأخير من العام ٢٠١٩.

وكان الربع الثاني هو الأسوأ، إذ تراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨٪، وتم إغلاق ثلثي المنشآت بالكامل، وارتفعت البطالة إلى نسبة ٣٩٪، بينما انخفض الاستثمار والتصدير والواردات بشكل حاد.

اجتاحت الأزمة جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك السياحة والبناء والخدمات والقطاعات الصناعية والزراعية، وقد انكمش الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١١,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، وهو ثاني أسوأ انكماش له منذ عام ١٩٩٤.

وارتفع معدل البطالة إلى ٢٦٪ حتى مع انخفاض معدل المشاركة في القوة العاملة من ٤٤٪ إلى ٤١٪ بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

يؤكد تقرير الأونكتاد أنه حتى قبل ظهور فيروس كورونا المستجد، كان الاقتصاد الفلسطيني في حالة تفكك وعدم استقرار، واتسمت البيئة السياسية والاقتصادية العامة في السنوات الأخيرة بالتدهور المستمر.

فالقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في حالة ضعف، مع تعمق التفاوت الجغرافي وتشطي الأسواق الفلسطينية وفي نفس الوقت فان القيود المفروضة من الاحتلال على استيراد عوامل الإنتاج والتكنولوجيا تسببت في خسائر فادحة واضعفت الإنتاجية.

واستمر فقدان الأراضي والموارد الطبيعية لمصلحة المستوطنات بلا هوادة، واستمر تسرب الموارد المالية إلى الخزنة الإسرائيلية، وتضرر الاقتصاد الإقليمي في غزة بالحصار الذي طال والعمليات العسكرية المتكررة.

UNCTAD Communications and External Relations

+41 22 917 8033/5549/5828

+41 76 691 11 52 (WhatsApp)

unctadpress@unctad.org

<http://unctad.org/press>

To receive our press material, please register at <https://unctad.org/registerjournalist>

التهديد بالضم يفاقم الأوضاع

علاوة على ذلك، تصاعد التهديد من قبل سلطة الاحتلال بضم مساحات واسعة من الضفة الغربية.

في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وفي ظل أسوأ أزمة صحية عالمية منذ قرن، أعلنت سلطة الاحتلال عن خطط لضم المزيد من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية.

ردت الحكومة الفلسطينية بوقف جميع الاتصالات الثنائية ورفضت تلقي إيرادات المقاصة المالية التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها من الضرائب على التجارة الدولية الفلسطينية (المقاصة) مما أدى إلى حرمان السلطة الوطنية الفلسطينية من ٦٨٪ من إيراداتها المالية ودخولها في أزمة مالية خانقة لنصف العام، واستمرت حتى استئناف تحويل الأموال في نوفمبر.

في نيسان/أبريل ٢٠٢١، عانى الاقتصاد الفلسطيني من صدمة أخرى مع اندلاع أعمال العنف ردًا على تهديد السلطات الإسرائيلية بطرد عائلات فلسطينية من منازلها في القدس الشرقية. وسرعان ما امتد العنف إلى أنحاء الضفة الغربية، حيث أصيب أو قُتل العديد من الفلسطينيين.

ازدياد سوء حياة الفلسطينيين الخاضعين لقيود التنقل منذ عام ٢٠٠٠

وفي الوقت نفسه، في غزة، انتشرت الجائحة في ظرف عسير شهد تفكك البنية التحتية للصحة العامة والرعاية الصحية، وانتشار الفقر المدقع، وانعدام الأمن، والمواجهات المتكررة.

في أيار/مايو ٢٠٢١، نفذت سلطة الاحتلال مئات الغارات الجوية التي دمرت وألحقت أضرارًا جسيمة بالممتلكات، بما في ذلك العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمباني التجارية والسكنية والمرافق التعليمية.

ولعقود من الزمان، حتى قبل الوباء، عانى الشعب الفلسطيني واقتصاده من حصار بطريقة أو بأخرى. وظلت القيود الصارمة على تنقل الأشخاص والسلع والنشاط الاقتصادي واقع يومي منذ عام ٢٠٠٠، عندما نفذت قوة الاحتلال سياسة الإغلاق باستخدام نظام مركب للتحكم في التنقل. في غضون ذلك، منذ عام ٢٠٠٧، يخضع قطاع غزة لحصار محكم.

ويؤكد التقرير: "على الرغم من شدة صدمة الجائحة، يظل الاحتلال هو العائق الرئيسي أمام التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة".

التوسع الاستيطاني يقوض أفاق حل الدولتين

منذ عام ١٩٦٧، أطلقت سلطة الاحتلال سياسة طويلة الأمد تهدف إلى تأسيس المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وقد أنفقت مليارات الدولارات لتشييد بنية تحتية حديثة بغرض توسيع المستوطنات، بما في ذلك الطرق وأنظمة المياه والصرف الصحي والاتصالات والطاقة والأمن والتعليم ومرافق الرعاية الصحية. وتم تقديم حوافز للمستوطنين ورجال الأعمال للانتقال للمستوطنات وزيادة عدد السكان فيها.

وفي الوقت نفسه، أدى هدم المباني والأصول الإنتاجية الفلسطينية بهدف زيادة مساحة التوسع الاستيطاني إلى خلق بيئة قسرية تدفع الفلسطينيين إلى ترك أرضهم.

ورغم التباطؤ في النشاط البشري الناجم عن الجائحة في المنطقة وحول العالم، فقد سجل عام ٢٠٢٠ أعلى عدد من عمليات الهدم والتهدير للفلسطينيين في السنوات الأخيرة.

وفي عام ٢٠٢٠، استهدفت سلطة الاحتلال ٨٤٨ عقارًا مملوكًا للفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية. أدت عمليات الهدم والمصادرة إلى نزوح مئات الفلسطينيين ومفاقة تأثير الجائحة والمتطلبات المرتبطة بها مثل المأوى والتباعد الاجتماعي والوصول إلى الخدمات الطبية وغيرها.

علاوة على ذلك، في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أعلنت إسرائيل رسمياً عن خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية، وعلى الرغم من تأجيل الضم الرسمي في آب/أغسطس ٢٠٢٠، إلا أن الواقع على الأرض لم يتغير.

وتواصل سلطة الاحتلال معاملة المستوطنات على أنها جزء من أراضيها السيادية، وبحكم الأمر الواقع يستمر الضم ويتسارع كما يتضح من ارتفاع وتيرة بناء المستوطنات إلى مستويات هي الأعلى منذ عقد من الزمان.

في عام ٢٠٢٠، وافقت سلطة الاحتلال على بناء أكثر من ١٢,١٥٠ منزلًا في المستوطنات، وهو المعدل الأعلى منذ عام ٢٠١٢. وبحلول أوائل عام ٢٠٢١، تمكنت إسرائيل من إنشاء أكثر من ٢٨٠ مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. كما ارتفع عدد المستوطنين من ١٩٨,٣١٥ في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٥٠,٠٠٠ في أوائل عام ٢٠٢١.

وقد أكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، ان بناء المستوطنات يمثل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي.

أثر المستوطنات على الشعب الفلسطيني

ويحذر تقرير الأونكتاد من أن المستوطنات تجرد الشعب الفلسطيني من أرضه وموارده الطبيعية، فضلاً عن حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وترسخ الاحتلال وتقوض آفاق حل الدولتين.

وبحسب التقرير، فإن التأثير البيئي للمستوطنات خطير، حيث تنقل سلطة الاحتلال كميات كبيرة من المواد الخطرة والنفايات الإلكترونية كل عام لمعالجتها في الضفة الغربية، حيث إن اللوائح التي تطبقها أقل صرامة من تلك المطبقة داخل حدودها.

ويؤثر التلوث من قطاع النفايات الإلكترونية غير الرسمي والصناعات غير المنظمة على صحة الإنسان، ولا سيما صحة الأطفال. وقد أدى الاحتلال إلى تقويض البيئة بشكل أكثر تأثيراً عن طريق تدمير ملايين أشجار الزيتون والأشجار الأخرى لإفساح المجال لتوسيع المستوطنات.

وقد تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار سياسي مقيد ومتزايد القيود، الأمر الذي أثقل كاهلها بمسؤوليات أكبر بكثير من الموارد والحيز السياسي المتاح لها.

وإلى ان ينتهي الاحتلال، لا يوجد بديل عن دعم كافي من الجهات المانحة والمجتمع الدولي لإعادة تشييد البنية التحتية المادية والمؤسسية المدمرة، ونظام الرعاية الصحية الهش.

ويوصي التقرير انه، من أجل ترجمة الدعم الدولي إلى تقدم حقيقي، على سلطة الاحتلال أن ترفع جميع القيود التي تفرضها على

الاقتصاد الفلسطيني.

*** ** ***